الأمم المتحدة

E/2011/97

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

مرفق بهذه الرسالة التقرير الوطني لألمانيا عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لعرضه على الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيعقد خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق المجلس، في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) بيتر **فيتيغ**
السفير
الممثل الدائم

* E/2011/100.

080611 080611 11-33991X (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

العرض الوطني الطوعي لألمانيا بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتعليم للعرض على الاستعراض الوزاري السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

موجز ٣

أولا – حان وقت العمل ٤

ثانيا – دور التعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٦

ثالثا – حقائق وأرقام عن التعاون الإنمائي لألمانيا في مجال التعلم ٩

رابعا – رؤية ألمانيا بالنسبة للتعليم ١٠

خامسا – مشروع الاستراتيجية الألمانية للتعليم من أجل التنمية ١٢

سادسا – الطريق إلى المستقبل ١٩

موجز

إن التعليم هو أحد التحديات الحاسمة بالنسبة للتنمية والسياسة الإنمائية في العالم كله. ويكشف آخر تقرير عن الرصد العالمي لبرنامج التعليم من أجل الجميع، الصادر في عام ٢٠١١، عن الطبيعة المتعددة الأوجه للتحديات في قطاع التعليم في البلدان النامية والبلدان الناشئة. وقد أوضح مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر من العام الماضي إيضاحا تاما الدور الهام الذي يقوم به التعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ككل.

وللاستجابة للمشاكل الملحة والإسهام في تقديم الحلول لها، قررت ألمانيا إعادة تشكيل تعاونها الإنمائي في مجال التعليم ووضع استراتيجية شاملة جديدة للتعليم. وتعلق ألمانيا أهمية خاصة على تحسين نوعية توفير التعليم الذي يكون فيه توفير العدد الكافي من المدرسين المؤهلين عاملا رئيسيا. كذلك فإن النهوض بالتعليم في الدول الضعيفة أمر تعلق عليه ألمانيا أهمية خاصة لأن الأرجح أن الناس في البلدان التي تجري فيها المنازعات يعانون من فقر التعليم. وستكون المنطقة التي يتم التركيز عليها هي أفريقيا، حيث قررت ألمانيا أن تضاعف إنفاقها على النهوض بالتعليم بحلول عام ٢٠١٣.

وتدعو ألمانيا إلى الأخذ بنهج كلي في التعليم، حيث يكون التركيز على تعزيز النظام التعليمي. وينظر إلى كل قطاع فرعي، ابتداء من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى محو أمية الكبار، على أساس شامل، لأن كل مرحلة من مراحل التعليم والتعلم تبني على المرحلة السابقة لها. كما تدعو ألمانيا إلى الأخذ بنهج التعلم مدى الحياة وتشدد على أهمية التعليم غير النظامي.

ويحدد مشروع استراتيجية التعليم الجديدة **عشرة أهداف استراتيجية للتعليم هي**:

١ - التغلب على الحرمان من التعليم هو الأولوية الأولى؛

٢ - النهوض بالتعليم على أساس شامل؛

٣ - تحسين نوعية التعليم الأساسي وتيسير الحصول عليه؛

٤ - زيادة التوسع في التعليم والتدريب المهنيين؛

٥ - تعزيز التعليم العالي والبحث بدلا من إهمال المواهب المتاحة؛

٦ - استبدال النهج التجديدية في التعليم بالمفاهيم البالية؛

٧ - زيادة إشراك جميع الجهات الفاعلة الهامة؛

٨ - زيادة التعاون مع القطاع الخاص؛

٩ - زيادة فعالية التدابير التعليمية؛

١٠ - جعل التعليم أكثر صلة بالحياة وأكثر ظهورا للعيان.

أولا - حان وقت العمل

١ - إن الموقف شديد التأزم: فالتعليم كان ولا يزال أحد التحديات الحاسمة بالنسبة للتعليم والسياسية التعليمية في جميع أنحاء العالم. وأكثر المشاكل إلحاحا في مجال التعليم بالبلدان النامية يتعين التصدي لها بجهد مشترك.

٢ - ولا يزال ٧٥٩ مليون شخص - يمثلون نحو ١٧ في المائة من عدد البالغين في العالم - يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة، ومن هؤلاء ما يقرب من الثلثين من النساء. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم، فإن الفروق بين الجنسين فيما يتعلق بفرص الحصول على التعليم الابتدائي والانتقال منه إلى التعليم الثانوي ما زالت قائمة. وهناك أكثر من ٦٧ مليون طفل في العالم ما زالوا غير ملتحقين بالمدارس، وأكثر من نصف هؤلاء من الفتيات. وقد تباطأ التقدم نحو بلوغ الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية. وبدون مزيد من الجهود المشتركة فإن ثمة خطرا من أن يكون عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أكثر في عام ٢٠١٥ مما هو عليه اليوم.

٣ - ولا زالت نوعية التعليم المدرسي في كثير من البلدان منخفضة. فالطلاب يتركون المدرسة بدون اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب الكافية. وما زال نقص عدد المدرسين، حيث يلزم ١,٩ مليون مدرس بحلول عام ٢٠١٥ لتحقيق هدف التعليم الابتدائي، تحديا كبيرا في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية.

٤ - والأزمة العالمية تؤثر على الميزانيات الوطنية للتعليم.

٥ - وتتعرض بلدان أفريقيا بصفة خاصة لخطر عدم تحقيق الهدف السادس من أهداف برنامج التعليم من أجل الجميع والهدفين الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - كذلك فإن لبعض المشاكل الإنمائية الأخرى آثارها بالنسبة لمستوى التعليم في البلدان الشريكة: فقد كان الفقر ولا يزال هو العقبة الرئيسية في طريق التعليم. كما أن الجوع ونقص التغذية يسببان ضررا لا سبيل إلى تداركه بالنسبة للنمو المعرفي للأطفال دون سن

الخامسة ويهدد نجاحهم في مجال التعليم. كذلك فإن الأمراض (وفي مقدمتها نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) فإن انقطاعات في التعليم بسبب تغيب المدرسين نتيجة للمرض والموت. ومن ناحية أخرى فإن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى تدمير الهياكل الأساسية وتؤثر على الميزانيات الوطنية. أما البلدان التي تعاني من المنازعات المسلحة فإنها لا تستطيع في أحيان كثيرة،جدا أن توفر التعليم بالشكل الكافي كما أنها تسجل أدنى مستوى للتقدم بالنسبة لتحقيق أهداف برنامج التعليم من أجل الجميع.

٧ - وللمشاكل الإنمائية آثار مباشرة أو غير مباشرة على فرص التعليم في البلدان النامية. كما أن المعادلة تنطبق أيضا في الحالة المقابلة حيث يتسبب الحرمان من التعليم في زيادة المشاكل الإنمائية.

٨ - ويؤدي الحرمان من التعليم إلى قلة الدخول، وتؤدي قلة الدخول إلى الحرمان من التعليم. وما زال الفقر التعليمي إلى اليوم عاملا من العوامل الرئيسية التي تعوق التنمية الاجتماعية في كثير من البلدان النامية. ويقال إن الفقر التعليمي يعاني منه من التحقوا بالمدارس أقل من ٤ سنوات. وانخفاض مستوى ما يقدم من التعليم يؤثر تأثيرا كبيرا على فرص التنمية بالنسبة للفرد وللمجتمع ككل: فبدون التعليم لا يستطيع الناس أن يحققوا إمكانياتهم، وبدون الموارد البشرية المتعلمة لا يكون هناك نمو اقتصادي مستدام ولا تنمية اجتماعية مستدامة.

٩ - والحرمان من التعليم يحد من حقوق الإنسان والحرية. فبدون التعليم يستحيل على الأفراد عموما تنمية إمكانياتهم أو اتخاذ قراراتهم أو العيش على النحو الذي يختارونه لأنفسهم. كذلك فإن التعليم شرط لمشاركة الناس مشاركة إيجابية في عمليات اتخاذ القرارات السياسية. والتعليم لهذا هو حق من حقوق الإنسان.

١٠ - لقد تحققت بعض النجاحات. فقد تحقق تقدم ملحوظ نحو بلوغ الهدفين الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية. وارتفع متوسط معدل الالتحاق بالمدارس في البلدان النامية ارتفاعا كبيرا، من ٨٢ في المائة إلى ٨٩ في المائة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٨. وكان هذا التحسين ملحوظا بوجه خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ارتفع عدد الملتحقين بالمدارس من ٥٨ في المائة إلى ٧٦ في المائة. وعلى الرغم من ازدياد عدد السكان، فإن عدد الأطفال غير الملتحقين بالدارس انخفض من ١٠٦ ملايين في عام ١٩٩٩ إلى ٦٧ مليونا في عام ٢٠٠٨. كذلك تحسنت النسبة العامة بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم تحسنا كبيرا في مرحلة التعليم الابتدائي في كثير من البلدان النامية بين عام ١٩٩٩

وعام ٢٠٠٨. ويتبين من هذا أن البلدان الشريكة والجهات المانحة تمضي على الطريق الصحيح وأن الاستثمار في التعليم يؤتي ثماره.

١١ - على أنه بالرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية فإن من المحتمل ألا يكون من الممكن تحقيق معظم أهداف ''التعليم من أجل الجميع'' والأهداف الإنمائية للألفية على نطاق العالم بحلول عام ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، فإنه يعتقد أنه لا يوجد أمل كبير في تحقيق الأهداف في البلدان التي تجري فيها المنازعات المسلحة. والآن هو وقت العمل. واستجابة للتحديات المتعددة التي تواجهها حالة التعليم في كثير من البلدان الشريكة، تقوم ألمانيا حاليا بإعداد استراتيجية جديدة للتعليم من أجل القيام بدورها في مواجهة أكثر المشاكل إلحاحا في البلدان النامية والبلدان الناشئة.

ثانيا - دور التعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٢ - إن الهدف العام للسياسة الإنمائية لألمانيا هو تخفيف حدة الفقر والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية على نطاق العالم. والتعليم هو عامل رئيسي لتحقيق لا الهدفين الثاني والثالث المتعلقين بالتعليم فحسب بل أيضا الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام. فالتعليم هو شرط ضروري للتغلب على الفقر المدقع. وتعليم الفتيات والنساء يحسن وضعهن الاجتماعي في المدى الطويل وبذلك يسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وزيادة الوعي والتعليم والبحث يمكن أن تقلل من وفيات الأطفال وتحسن صحة الأمهات وتساعد في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). والتعليم يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية على الصعيد المحلي. وبتفصيل أكثر، فإن السياسة الإنمائية لألمانيا ترى العلاقة بين التعليم والأهداف الإنمائية للألفية الثمانية على النحو التالي:

الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

١٣ - إن التعليم يزود الناس بالمعارف والمهارات اللازمة لتأمين سبل عيشهم من خلال ما يقومون به من إنتاج أو ما يقومون به لقاء أجر. والتعليم يتيح زيادة الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية ويسهم إسهاما هاما في منع المجاعات. وعلاوة على ذلك فإن التعليم يمكّن الناس من القيام بالأنشطة التجارية ويستطيع من خلال توفير الوظائف أن يعزز النمو الاقتصادي المؤدي إلى الحد من الفقر.

الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية: تطبيق تعميم التعليم الابتدائي

١٤ - لهذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية أوضح صلة مباشرة بالتعاون الإنمائي في مجال التعليم. فالنهوض بالتعليم الابتدائي هو أساس جميع مراحل التعلم اللاحقة، ولهذا فإن له أهمية خاصة بالنسبة للتنمية. فالمقصود في هذه المرحلة هو النجاح في تعليم الدارسين لا القراءة والكتابة فحسب بل أيضا الوظائف الأساسية للحساب وغيرها من المعارف الأساسية. والجانب الأساسي هنا هو تعلم كيفية التعلم.

الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة

١٥ - إن تعليم الفتيات والنساء يؤمن ويعزز التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلدان النامية. فالفتيات والنساء المتعلمات يتزوجن في سن متأخرة ويلدن من الأطفال عددا أقل نسبيا ويحرصن على أن يحصل أطفالهن على التغذية السليمة وعلى العناية الطبية اللازمة وعلى الالتحاق بالمدارس. وبالإضافة إلى ذلك فإن تعليم الفتيات والنساء يشجعهن على المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وفي الشؤون السياسية والاقتصادية. كذلك فإن التعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية النساء والفتيات وهذا يتيح لهن كسب عيشهن على نحو مستقل.

الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية: تخفيض معدل وفيات الطفل

١٦ - إن النهوض بتعليم الأطفال له أثر كبير على كيفية سلوكهم فيما بعد كبالغين وكآباء وأمهات. وأطفال الآباء والأمهات الذين أتموا على الأقل مرحلة التعليم الابتدائي تكون فرصهم في البقاء على قيد الحياة بعد سن الخامسة أكبر من فرص أطفال الآباء والأمهات الذين لم يحصلوا على أي تعليم. وبصفة خاصة، فإن الأمهات الحاصلات على التعليم الابتدائي يطالبن لأطفالهن بالخدمات الصحية العلاجية والوقائية الأكثر فعالية. كما أن آثار مكافحة وفيات الطفل يعززها أن يكون توفير التعليم مدعوما ببرامج الصحة المدرسية التي تقدم النصح للآباء والأمهات فيما يتعلق بمكافحة الملاريا والإيدز والأمراض الخاصة بالأطفال.

الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية: تحسين الصحة النفاسية

١٧ - إن الصلة بين التعليم وصحة الأم صلة قوية. فالأمهات المتعلمات يضعن طفلهن الأول عادة في سن متأخرة بالنسبة للنساء غير المتعلمات. وغير المتعلمات يصبحن عادة أمهات لأول مرة وهن في سن المراهقة، وهذه حقيقة ترتبط بمخاطر معينة بالنسبة للحياة

والصحة خلال فترة الحمل وأثناء الوضع. وعلاوة على ذلك فإن الحوامل الحاصلات على التعليم الأساسي أكثر استخداما للفحوص الطبية بالمرافق الصحية وأكثر احتمالا أن يضعن أطفالهن في حضور قابلات متخصصات بالنسبة لغير المتعلمات.

الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما من الأمراض

١٨ - إن التعليم يستطيع نقل المعارف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالملاريا وغيرهما من الأمراض. وغير المتعلمين يكونون أقل معرفة بطرق العدوى وبالتدابير الوقائية وبالعلاجات الممكنة لأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا. كما أن للتعليم دورا هاما في التغلب على التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. والتلاميذ الذين حصلوا على معلومات منتظمة عن فيروس نقص المناعة البشرية خلال سنوات الدراسة يكونون أكثر قبولا للمصابين بهذا المرض.

الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية: كفالة الاستدامة البيئية

١٩ - إن للتعليم أهمية استراتيجية في كفالة الاستدامة البيئية. فالأطفال يتعلمون بالمدارس القيم وأنماط السلوك التي تؤدي إلى سبل في الحياة أكثر استدامة. وهذه تشمل تعلم طرق الإنتاج التي لا تضر بالبيئة وتعديل سلوك المستهلكين. كما أن التعليم يمكن أن يحسن فرص البقاء على الحياة في البلدان التي تعاني بصفة خاصة من تغير المناخ. وبجعل سبل السيطرة على الكوارث جزءا من المناهج التعليمية يستطيع الناس التوصل إلى سبل للوقاية أكثر فعالية.

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٢٠ - إن برنامج التعليم من أجل الجميع ومبادرة المسار السريع المتعلقة به يعتبران نموذجين للقطاعات الأخرى. ونتيجة لمبادرة المسار السريع، قامت الجهات المانحة بالتركيز على البلدان التي تحتاج إلى دعم خاص في العمل على تحقيق الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق أهداف برامج التعليم من أجل الجميع. وعلاوة على ذلك، فإن المبادرة تعتبر نقطة انطلاق لتحسين عمليات التنسيق بين الجهات المانحة والبلدان الطالبة وبذلك تسهم في تنفيذ إعلان باريس. ومن أجل السيطرة على التحديات العالمية، يلزم توافر أفراد يستطيعون المشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق العالم. والتعليم شرط أساسي لتحقيق ذلك، لأن الشخص المتعلم هو وحده الذي يستطيع أن يتصرف باستقلال وعلى

مسؤوليته الشخصية وأن يتخذ القرارات ويحدث التغيير. وبتشجيع التعليم الآن تود ألمانيا أيضا أن تسهم بنصيبها في مواجهة التحديات العالمية في هذا المجال.

ثالثا – حقائق وأرقام عن التعاون الإنمائي لألمانيا في مجال التعليم

٢١ – إن التعليم مهمة يشارك فيها كثيرون. والشفافية أمر ضروري بالنسبة للنهوض بالتعليم في البلدان النامية على أساس التعاون مع البلدان الشريكة وسائر الجهات المانحة. وتقوم ألمانيا بوضع استراتيجية تعليمية من خلال عملية شفافة مشتركة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل توفير الثقة وتشجيع اتخاذ القرارات بشكل مشترك. وفي الوقت نفسه فإن الشفافية فيما يتعلق بمستوى وطبيعة استخدام الأموال تعتبر مسألة هامة بالنسبة لشركائنا حتى يمكنهم التخطيط للمدى الطويل. ولا تقل الشفافية عن ذلك أهمية بالنسبة للجهات المانحة حتى يمكن زيادة تقسيم العمل وزيادة التنسيق وفقا لمبادئ باريس وداكار.

٢٢ – والتعليم هو من المجالات الرئيسية في السياسة الإنمائية لألمانيا. وتعتبر ألمانيا، من بين بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ثاني أكبر جهة مانحة في العالم بالنسبة للتعليم. وقد بلغت مساهمات ألمانيا في قطاع التعليم ككل ١،٢٣ بليون يورو في عام ٢٠٠٩[(١)]. وهذا المبلغ يعادل تقريبا ٢٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لألمانيا. ويقسم إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لألمانيا في مجال التعليم بين القطاعات الفرعية على النحو التالي: في التعليم الابتدائي، بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ١٠٦ ملايين يورو في عام ٢٠٠٩ تمثل ٨,٦ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لألمانيا في مجال التعليم. وقد قامت ألمانيا باستمرار بزيادة مساهماتها في التعليم الابتدائي منذ عام ٢٠٠٥. وبلغ إجمالي ما أنفق على التعليم الثانوي ٥ ملايين يورو في عام ٢٠٠٩، بينما بلغ إجمالي ما أنفق على التعليم والتدريب المهنيين ٧٥ مليون يورو، وهو مبلغ يعادل ٦,١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لألمانيا في مجال التعليم. وتوجه أكبر نسبة من المساعدة الإنمائية الرسمية لألمانيا في مجال التعليم إلى التعليم العالي حيث يبلغ مجموعها ٨٥٨ مليون يورو. ويعود ٦٦٢ مليون يورو من هذا المبلغ إلى ما يسمى بتكاليف طلاب التعليم العالي ومصدرها الوحيد هو الولايات الاتحادية الألمانية وهي تقدم إلى الطلاب القادمين من البلدان النامية للدراسة في ألمانيا. ويتبين من التوزيع الإقليمي للأموال الألمانية المخصصة للتعليم أن أكبر مبلغ من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في عام ٢٠٠٩ وجه إلى آسيا حيث حصلت على ٤٧ في المائة من هذه الأموال، تليها أفريقيا التي حصلت

(١) جميع الأرقام مأخوذة من الإحصاءات الرسمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٠٩.

على ٢٤ في المائة، وأوروبا وأمريكا اللاتينية حيث حصلت كل منهما على ١٢ في المائة. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة ما يوجه من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الشريكة في آسيا بارتفاع عدد الطلاب القادمين من تلك البلدان للدراسة في ألمانيا. وفي مجال التعليم الابتدائي، وجه ٤٧ في المائة من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٩ إلى أفريقيا، و ٤١ في المائة إلى آسيا، و ٨ في المائة إلى إلى أمريكا اللاتينية، وفي مجال التعليم والتدريب المهنيين، وجه ٥٢ في المائة من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى آسيا، و٣٥ في المائة إلى أفريقيا، و ١٠ في المائة إلى أمريكا اللاتينية، و ٨ في المائة إلى أوروبا. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، خصصت نسبة ٥٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لآسيا، و ٢١ في المائة لأفريقيا، و ٥ في المائة للبلدان المتلقية في أوروبا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ٣ في المائة للبلدان الشريكة في أمريكا اللاتينية.

٢٣ - وفي سياق التعاون الإنمائي الثنائي لألمانيا مع البلدان الشريكة الثمانية، اتفق على أن تكون أولوية التعاون الأولى في مجال التعليم. وبوجه عام، فإن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية تقدم الدعم للتعليم في كل بلد تقريبا من البلدان الشريكة، إما باعتباره جزءا هاما من البرامج في قطاعات أخرى (مثل الطاقة أو الصحة)، أو كمشروع إقليمي، أو في سياق التعاون الإنمائي غير الحكومي من خلال المنظمات غير الحكومية، أو المؤسسات السياسية الألمانية، أو الكنائس. وتعول ألمانيا باستراتيجيتها الجديدة على زيادة عدد البلدان الشريكة وأن يكون التعليم هو الأولوية الأولى المتفق عليها بحلول عام ٢٠١٣.

رابعا - رؤية ألمانيا بالنسبة للتعليم

٢٤ - الرؤية التي تسترشد بها ألمانيا فيما يتعلق بالتعليم هي النهج الشامل. ومجال التركيز الرئيسي في النهج الإنمائي الذي تتبعه ألمانيا هو الفرد. والرؤية التي تتطلع إليها ألمانيا هي تحقيق المزيد من التعليم للجميع - من البداية الأولى حتى آخر العمر. وهذا النهج الشامل يشمل جميع مستويات التعليم: التعليم والتنمية في مرحلة الطفولة الأولى، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم والتدريب المهنيين، والتعليم العالي، وتعليم الكبار. ويجب أن يكون من الممكن بالنسبة لجميع الأشخاص التعلم واكتساب المعارف طوال حياتهم.

٢٥ - والهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية يجعل الأمر واضحا كل الوضوح: فالتعليم الابتدائي هو أساس النظام التعليمي كله وأساس كل تعلم. فهو يزود الطلاب بما يجعلهم قادرين على التعلم المستقل والمشاركة في مجتمع المعلومات والمعرفة العالمي. وهو الخطوة الأولى على طريق اكتساب المهارات التي تبني عليها جميع المراحل التالية. ويشمل التعليم الأساسي التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة ما قبل المدرسة كما يشمل التعليم

الابتدائي، ولكنه يشمل أيضا التعليم خارج المدرسة بالنسبة للأطفال والشباب والبالغين ممن لم يسبق لهم الحصول على التعليم.

٢٦ - وتفهم ألمانيا التعليم الثانوي على أنه التعليم العام والتعليم ذو الوجهة المهنية الذي يأتي بعد التعليم الابتدائي ويكون بمثابة إعداد للتعليم العالي أو لدخول سوق العمل. وسوف يصبح التعليم الثانوي على نحو متزايد أمرا هاما في المستقبل حيث يزداد عدد من يتمون التعليم الابتدائي في كثير من البلدان النامية تمشيا مع ازدياد عدد السكان، وهذا يعني أن الضغط من أجل توفير التعليم الثانوي سوف يزداد باستمرار.

٢٧ - والتعليم والتدريب المهنيان يمكنان الأفراد من اكتساب واستبقاء وتنمية المهارات والقدرات والمواقف اللازمة للحصول على العمل المأجور. والتعليم المهني يمكّن الأفراد من اكتساب الدخل. وهذا يؤدي أيضا إلى تحسين فرصهم في المشاركة في المجتمع. والمؤهلات الرئيسية التي يتم الحصول عليها من خلال التعليم المهني تمكّن الأفراد من تشكيل عملهم وتشكيل أوضاع حياتهم.

٢٨ - وتقوم ألمانيا بدور قيادي عالمي في مجال التعليم والتدريب المهنيين. وألمانيا - باعتبارها أكبر الجهات المانحة عالميا في مجال التعليم والتدريب المهنيين - تملك، بفضل خبرتها وخاصة فيما يتعلق بنموذج التدريب المهني الثنائي والصلة بسوق العمل والمشاركة الكبيرة للقطاع الخاص، مزايا نسبية خاصة في مجال التدريب المهني تعود إلى عقود من التجربة وتعتمد على الخبرة الخاصة التي يطلبها الشركاء صراحة. والمسألة هنا هي التوصل إلى حلول دقيقة تلائم ظروف البلدان الشريكة وفقا لأفضل الممارسات الألمانية، مع ازدياد القرب من الشركات على الصعيد المحلي وقلة التركيز على منشآت التدريب المهني المركزية.

٢٩ - إن البلدان النامية والبلدان الناشئة تحتاج بين ما تحتاج إليه، إلى القيادات القادرة على تحمل المسؤولية السياسية والاجتماعية. وخبراء أي بلد وقادته يتلقون التعليم في الجامعات، ولهذا ترى ألمانيا أنها مسألة مبدئية ألا يحرم أحد من فرصة أن يصبح جزءا من الصفوة المتعلمة بسبب أصله. والتنمية بحاجة إلى العلم والبحث اللذين يتعين توجيههما لتلبية احتياجات سوق العمل ونحو المواهب الموجودة بالبلد. ومن هنا الدور الحاسم للصلة بين الجامعات والصناعة المحلية. وقدوم الطلاب من البلدان النامية يزداد بفضل ما يقدم من المنح الدراسية. ويستطيع الأكاديميون الذين قضوا بعض الوقت في ألمانيا أن يدفعوا عجلة الإصلاحات الديمقراطية والحكم الرشيد في بلدانهم. وفي الوقت نفسه فإن من الضروري التصدي لمشكلة هجرة الكفاءات. فلا بد من بناء القدرات المحلية في البلد حتى يجد الأكاديميون العمل المناسب في بلدانهم.

٣٠ - إن وجود رصيد كاف من الخبراء المؤهلين تأهيلا جيدا لا يؤدي في ذاته إلى النمو الاقتصادي. وغني عن البيان أن ثمة عوامل أخرى لها أيضا أهميتها في هذا الصدد. على أن مستوى التعليم في بلد من البلدان هو أحد الشروط الحاسمة بالنسبة للاستثمار والإنتاج. ولهذا تعتبر ألمانيا أن النهوض بالتعليم الثانوي والتعليم والتدريب المهنيين والتعليم العالي يسهم إسهاما مباشرا في النمو الاقتصادي الذي يؤدي، إذا ما توافرت عدالة التوزيع، إلى تخفيف حدة الفقر (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية).

٣١ - وبالإضافة إلى التعليم النظامي، تقوم ألمانيا بتشجيع التعليم غير النظامي، وتعلق أهمية كبيرة على التعليم خارج المدرسة الذي يستهدف تعزيز التعليم بشكل متكامل. وتعتبر ألمانيا أن هذين الشكلين من التعليم لهما أهمية حيوية، وذلك لأسباب منها أنهما يلقيان الترحيب في المناطق التي كثيرا ما تعتبر فيها مسائل الجنس والصحة من المسائل الحساسة. وفي التعليم غير النظامي والتعليم خارج المدرسة يسهل نقل المحتوى الذي يساعد على منع زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية). ويمكن استخدام طرق التعلم غير التقليدية لتزويد الأمهات بالمعارف الضرورية فيما يتعلق بالصحة وفي تقديم النصائح التغذوية على سبيل المثال. وهذا يمكن أن يساعد في إنقاذ الحياة ويسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - وتنهج ألمانيا نهج التعلم مدى الحياة: حيث يجب أن يبدأ التعليم في سن الطفولة المبكرة وأن يستمر خلال جميع مراحل الحياة حتى سن الشيخوخة. ويجب ألا يستبعد أحد من ذلك. ولأول مرة سوف تجمع السياسة الإنمائية لألمانيا بين جميع هذه العناصر في استراتيجية موحدة في مجال التعليم.

٣٣ - ورؤية ألمانيا تزداد تجسدا في الأهداف العشرة لاستراتيجيتها في مجال التعليم. وهده هي المواضيع الرئيسية التي يجب متابعتها في السياسة الإنمائية لألمانيا مستقبلا.

خامسا - مشروع الاستراتيجية الألمانية للتعليم من أجل التنمية

٣٤ - في أوائل عام ٢٠١١، أخذت الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية تتعاون تعاونا وثيقا مع شركائها، مثل المجتمع المدني وخبراء التعاون الإنمائي بوكالات التنفيذ الألمانية، والمتخصصين من الجهات الأكاديمية والقطاع الخاص، لكتابة المسودة الأولى لاستراتيجية التعليم الشامل من أجل السياسة الإنمائية[٢]. وفي آذار/مارس، قام ديرك نيبيل،

(٢) كانت الاستراتيجية يجري إعدادها وقت إعداد هذا التقرير. وما زال من الممكن تقديم التعليقات على الموقع www.education@bmz.bund.de.

الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية، بعرض هذا المشروع على مجموعة كبيرة من المستمعين الدوليين في برلين. وكان التركيز بشكل متعمد تماما على إشراك مجموعة واسعة من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في إعداد المشروع في مرحلة مبكرة. وكان من الأمور الهامة في هذا الصدد ما التزم به نيبيل الوزير الاتحادي من مضاعفة إنفاق ألمانيا على التعليم في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٣. فهذا يظهر اعتراف ألمانيا بالالتزام الخاص للبلدان المانحة بجعل التعليم أولوية عليا وبزيادة الإنفاق على التعليم، في الوقت الذي تسير فيه الاتجاهات الدولية في الطريق المعاكس. وتحدد استراتيجية التعليم الألمانية إطار السياسة الإنمائية للكيفية التي تريد بها ألمانيا تحديدا تحقيق أهداف برنامج التعليم من أجل الجميع. وأهداف التعليم العشرة كما وردت في الاستراتيجية ستسهم إسهاما أساسيا، بالإضافة إلى تحقيق الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، في تحقيق الأهداف الستة الأخرى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

٣٥ - والمسائل الأساسية في الاستراتيجية هي: رفع مستوى التعليم الابتدائي وتيسير الحصول عليه، والتوسع في التعليم المهني، وتعزيز الجامعات، والتوسع في التعاون مع قطاعي الأعمال والصناعة. وبالإضافة إلى ذلك فسوف تسهم ألمانيا، باعتبارها شريكا في وضع مبادرة المسار السريع الخاصة ببرنامج التعليم من أجل الجميع ومن الأعضاء الناشطين بها، في تحقيق الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الستة لبرنامج التعليم من أجل الجميع في سياق هذه العملية الدولية الهامة. وقد وضعت مبادرة المسار السريع لتقديم الدعم الخاص للبلدان التي لم تكن لديها فرصة لتحقيق الأهداف المذكورة بدون مساعدة مالية إضافية. وتبلغ مدفوعات ألمانيا لمبادرة المسار السريع حتى اليوم ١٤,٥ مليون يورو. وقد تقرر بشكل نهائي تقديم مساعدات إضافية بهذا المستوى حتى عام ٢٠١٣. وتعلق ألمانيا أهمية كبيرة على الجهود المشتركة التي تتم كجزء من مبادرة المسار السريع المتعلقة ببرنامج التعليم من أجل التعليم، ومن ثم على القيام، في إطار استراتيجيتها التعليمية الجديدة، باتخاذ تدابير إضافية لتوفير مزيد من الدعم للمبادرة.

٣٦ - والتعليم هو، بالنسبة لألمانيا، عامل أساسي في التنمية. والتحدي المتمثل في جعل التعليم الجيد متاحا للجميع هو الآن أكثر إلحاحا منه في أي وقت مضى. وتؤمن ألمانيا بالأخذ بنهج كلي يما يتعلق بالتعليم - ابتداء من التعليم الابتدائي ومرورا بالتعليم الثانوي والتعليم والتدريب المهنيين وحتى التعليم العالي وبتوفير التدريب الأساسي غير النظامي. وقد وردت الأهداف الاستراتيجية لألمانيا في مجال التعليم في الأهداف العشرة للتعليم التي ستكون هي الأساس الذي تقوم عليه جميع أنشطة ألمانيا في التعاون الإنمائي في مجال التعليم وهي:

١ - التغلب على الحرمان من التعليم هو الأولوية الأولى

٣٧ - من أجل التوسع بطريقة فعالة وملائمة في النهوض بالتعليم في التعاون الإنمائية، تود ألمانيا أن تجعل التعليم مجال أولوية مع زيادة كبيرة في عدد البلدان الشريكة وتعزيز البرامج التعليمية الإقليمية. ولما كانت أفريقيا لا تزال هي القارة التي تعتبر الأشد افتقارا إلى التعليم وكانت الحاجة إلى التعليم هناك حاجة ماسة، فسوف تضاعف ألمانيا مساهماتها الإنمائية من أجل التعليم في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٣ كما أن ستزيد مساهماتها في مجال التعليم على الصعيد العالمي.

٢ - النهوض بالتعليم على أساس شامل

٣٨ - تود ألمانيا أن تعزز نظم التعليم في مجملها. ولن يعود النهوض بمجالات معينة من مجالات التعليم أمرا يتم في عزلة وإنما ستراعى فيه دائما المجالات المجاورة.

٣٩ - وتود ألمانيا أيضا أن تواصل تشكيل الدور الريادي لتعاونها الإنمائي وأن تأخذ على نحو متزايد بالنهج الشامل في تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف، وأن تجعل منه مثلا يحتذى. وتحقيقا لهذه الغاية ستعمل ألمانيا بنشاط على استخدام الفرص المتاحة لها للمساعدة في تشكيل الأمور فيما يتعلق بالجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف وفوق الوطنية في نطاق الحوارات والمشاورات التي تجري بين ذوي التفكير المتماثل. كذلك تود ألمانيا، استكمالا لمشاريعها وبرامجها التعليمية الثنائية الخاصة بالبلدان النامية، أن تواصل القيام بدور هام في الالتزام بالتعليم في إطار المنظمات المتعددة الأطراف مثل الاتحاد الأوروبي، كما تعتزم الدفاع عن موقفها في بروكسل بالنسبة لإعادة التخطيط الاستراتيجي وإدخال التعليم بشكل أعمق في السياسة الإنمائية الأوروبية. وسوف تقوم ألمانيا، بالتعاون الوثيق مع البلدان الشريكة لها، بتعزيز التقسيم الفعال للعمل في قطاع التعليم مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣ - تحسين نوعية التعليم الأساسي وتيسير الحصول عليه

٤٠ - سيتيح هذا الهدف لألمانيا أن تسهم بشكل مباشر في تحقيق الهدفين الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يظل التعليم الابتدائي يشغل مكانا رئيسيا في سياساتنا الخاصة بالنهوض بالتعليم، وسوف تدعو ألمانيا إلى توفير التعليم الابتدائي الجيد وتيسير الحصول عليه بدون تمييز. فالتعليم الابتدائي الجيد هو مفتاح النجاح في جميع مراحل التعليم التالية وفي جميع أشكاله. ومن أجل تحسين نوعية التدريب، ستركز ألمانيا بوجه خاص على تعزيز إعداد المدرسين في البلدان الشريكة لنا. كذلك فإن ألمانيا ملتزمة

بالتعليم والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، وهي المرحلة التي تستقر فيها المتطلبات المعرفية والاجتماعية الأساسية بالنسبة لجميع عمليات التعليم اللاحقة. وتود ألمانيا أن تنهض بالمواهب ابتداء من التعليم الابتدائي. وهذا يشمل إتاحة الفرص للتعليم الجيد وزيادة فرص الحصول عليه. وينبغي أن يكافأ النجاح وأن يتم تشجيعه بغض النظر عن نوع الجنس أو الأصل الاجتماعي أو الخلفية الإثنية أو الإعاقة البدنية أو الدين.

٤١ - وسوف تكثف ألمانيا تعاونها مع مبادرة المسار السريع الخاصة بالتعليم من أجل الجميع. وبالإضافة إلى دورها في المساعدة على تشكيل مضمون التعليم، فسوف تواصل ألمانيا جعل الأموال متاحة لتمكين البلدان الشريكة من الحصول على الأموال الإضافية لتحسين نظامها التعليمي الوطني. وفي الوقت نفسه فسوف تشارك ألمانيا بنشاط في تنفيذ الإصلاحات التي تتناولها مبادرة المسار السريع المتعلقة بالتعليم من أجل الجميع والتي تستهدف اتخاذ الإجراءات وإقامة الهياكل على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

٤٢ - وترى ألمانيا أن ثمة مسؤولية خاصة ينبغي تحملها في مجال التعليم بالبلدان الضعيفة والبلدان المتأثرة بالمنازعات. فنظم التعليم لا يمكن أن تعمل على نحو جيد في مواجهة العنف والمنازعات. ولهذا ستقوم الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بالربط المحكم بين النهوض بالتعليم وبناء السلام ومنع الأزمات والنهوض بالديمقراطية وتحقيق الحكم الرشيد.

٤ - زيادة التوسع في التعليم والتدريب المهنيين

٤٣ - إن الحكومات لا تستطيع وحدها التغلب على التحديات التي تواجه في قطاع التعليم. ولهذا ستشرع ألمانيا - بناء على المبادئ الأساسية للتعليم والتدريب المهنيين، وخاصة التدريب الذي يوجهه الطلب وتتحقق فيه اللامركزية ويكون ذا وجهة عملية وقائما على أساس الوحدات - في إقامة شراكات جديدة في مجال التعليم والتدريب المهنيين بين القطاعين العام والخاص في البلدان الشريكة لنا. وسوف يتم استكشاف سبل جديدة وتيسير استخدام المعارف العملية الخاصة ورأس المال الخاص من أجل العمليات الإنمائية. وتود ألمانيا أن تسهم في زيادة الوعي على نطاق العالم بأهمية التعليم والتدريب المهنيين من أجل زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات البلدان في المدى الطويل في عالم سريع التغير. وستقوم ألمانيا على نحو متزايد بتدريب الخبراء المحليين على الطبيعة بالتعاون مع قطاعات الأعمال، وخاصة في صناعات المستقبل في مجالات الطاقة المتجددة و/أو الموارد الطبيعية، وتزويد الناس بالهياكل الأساسية والطاقة والخدمات المالية والصحية. وتود ألمانيا على وجه الخصوص أن تنهض بجميع الصناعات التي تكون الشركات الخاصة المحلية ممثلة فيها والتي يوجد عليها طلب كبير في سوق العمل والتي تتسم بالابتكار والتركيز على تقديم الخدمات. وسوف تسهم ألمانيا،

بتركيزها على تشجيع التعليم المهني، في تحقيق الأهداف الأول والسابع والثامن وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - تعزيز التعليم العالي والبحث بدلا من إهمال المواهب

٤٤ - إن لخريجي الجامعات دورا حاسما في التغيير خلال العمليات الإنمائية في البلدان الشريكة لنا. فهم بوصفهم مقررين للسياسات الوطنية يقومون بتشكيل ما يجري من تطورات في مجالات السياسة والأعمال والمجتمع ويكونون مسؤولين عنها. وألمانيا، بتشجيعها للتعليم العالي والعلوم كجزء من سياستنا الإنمائية، سوف تضع المفاهيم المحددة تحديدا دقيقا لتلبية الاحتياجات المختلفة للبلدان الشريكة لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتصال بالخريجين والأكاديميين من البلدان النامية سوف يتم تكثيفه من أجل استخدام خبراتهم استخداما أفضل في تنمية بلدانهم. وتردد ألمانيا مطالب المجتمع المدني والكنائس وتود أن تزيد دعمها لإعادة التوطين من أجل منع الهجرة المؤسسية للكفاءات وحتى تساعد على تعزيز الفئات الأكاديمية في البلدان الشريكة لها. وسوف تزيد ألمانيا مستوى تشجيعها للمشاريع التعليمية التجديدية على الصعيدين الإقليمي وفوق الإقليمي في مجال التعليم العالي - وخاصة بالنسبة للصناعات الواعدة في المستقبل مثل الصناعات المتعلقة بالطاقة المتجددة وتغير المناخ وإدارة المياه وتأمين إمدادات المواد الأولية. وفي هذا الصدد سوف يعتبر هذا الاشتراك بمثابة إسهام مباشر في دعم الاستدامة البيئية (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية).

٦ - استبدال النهج التجديدية في التعليم بالمفاهيم البالية

٤٥ - ستقوم ألمانيا بدور ريادي في اختبار نهج التعليم الابتكارية. ولهذا تخطط ألمانيا لخمسة مشاريع رائدة تواصل الأخذ بالنهج المفاهيمية الجديدة التي تكون مقنعة بشكل خاص وهي:

(أ) في مجال التعليم الابتدائي والثانوي، يجري تنفيذ برنامج إقليمي سيدعم البلدان الشريكة في أفريقيا من خلال بناء القدرات من أجل استغلال الخيارات المالية المتعددة الجنسيات على وجه أفضل في قطاع التعليم. والتركيز في هذه الحالة هو على البلدان التي ترغب في تحسين قدرتها الإدارية التي تكون قد تأثرت في أغلب الأحيان بالمنازعات. ويمكن أن تكون الجهات المستفيدة هي الحكومات أو المجتمع المدني. والتعاون الوثيق مع أمانة مبادرة المسار السريع المتعلقة ببرنامج التعليم من أجل الجميع هو جزء من هذا المفهوم؛

(ب) في مجال التعليم والتدريب المهنيين، تود ألمانيا أن تشكل الأداة الابتكارية للتعاون الثلاثي مع الاقتصادات الناشئة. وبهذه الطريقة ترتبط خبرة ألمانيا بخبرة البلدان الشريكة مما يمكن أن يسهم في شبكة العلاقة بين بلدان الجنوب؛

(ج) في أفريقيا، تعتزم ألمانيا تحسين نوعية التعليم العالي. ولهذا الغرض، تود ألمانيا أن تقدم الدعم للاتحاد الأفريقي في إنشاء جامعة أفريقية. وستكون مساهمة ألمانيا في هذه الشبكة الجامعية من خلال الربط المبتكر مع مؤسسات التعليم العالي عندنا؛

(د) تشجع وسائل الإعلام الحرة الحكومات على تحقيق الحكم الرشيد. فهي تكشف أوجه القصور وتمكن الناس من اتخاذ القرارات عن بينة. ولهذا ستقوم ألمانيا بتشجيع تدريب العاملين بوسائل الإعلام، وخاصة الصحفيين، في برامج جديدة تنفذ في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي هذا المجال سيتم استغلال أوجه التعاون عن طريق زيادة الربط بين الخبرة الألمانية في مجال تدريب العاملين بوسائل الإعلام مع أدوات التعاون التقني والمالي؛

(هـ) من أجل تقديم الدعم الخاص بالنهوض بالمواهب، تعتزم ألمانيا التوسع فيما تقدمه من مشاريع تدريبية خاصة في مجال القيادة لقادة الغد المحليين في البلدان الشريكة.

٧ - زيادة إشراك جميع الجهات الفاعلة الهامة

٤٦ - إن التعليم هو مسؤولية الدول والحكومات، ولكنه في الوقت نفسه مهمة المجتمع ككل. ويجب تشجيع التبادل بين الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل إتاحة مجموعة فعالة من الفرص التعليمية التي يحركها الطلب والتي تحقق التكامل بين مختلف وجهات النظر. ولهذا تود ألمانيا أن تشرك الكنائس والمجتمع المدني والقطاع الخاص في ألمانيا وفي البلدان الشريكة على نحو أوثق مما تحقق حتى الآن في التعاون الإنمائي. ولزيادة مشاركة المجتمع المدني في البلدان الشريكة، تريد ألمانيا في سياستها الإنمائية تجميع القوى وطرق السبل الجديدة وتكثيف تعاونها مع المؤسسات السياسية الألمانية ومع شبكاتها اللامركزية.

٨ - زيادة التعاون مع القطاع الخاص

٤٧ - تود ألمانيا تعزيز الدور الحاسم للمشاريع الخاصة من أجل التنمية في البلدان. ولهذا ستقدم ألمانيا الدعم للشركات، مثلا، بتدريب الخبراء المحليين والمديرين الذين تمس الحاجة إليهم. وفي الوقت نفسه، تود ألمانيا أن تهيب بها أن تقوم بدورها عند اللزوم لتمويل توفير

التدريب لأعضاء المنظمات غير الحكومية وللسكان فيما يتعلق بالاستثمار المحلي أو بإتاحة فرص التدريب للعاملين المحليين، مثلا، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤٨ - كذلك ستعمل ألمانيا على إدماج مفاهيم مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات والأساليب المبتكرة في تمويل التعليم ونقل التكنولوجيا على نحو أفضل فيما تأخذ به من النهج في النهوض بالتعليم في السياسة الإنمائية. وتعتزم ألمانيا التوسع في الأشكال الجديدة للتعاون مع المشاريع الخاصة المحلية والألمانية، مثل المعارض التعليمية، والنهوض بالشبكات التفاعلية والتدريب الذي يستهدف الخبراء لتلبية الطلب في القطاع الخاص. وبهده الطريقة تود ألمانيا أن تسهم في تعزيز الاستثمار الخاص في البلدان الشريكة وخاصة بالنسبة لهذا النوع من التنمية. ويسترشد في هذا التعاون مع القطاع الخالص بالمبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة التي تتناول الجهود المبذولة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

٩ - زيادة فعالية التدابير التعليمية

٤٩ - إن زيادة الاستثمار في النهوض بالتعليم على الصعيدين الثنائي والإقليمي وزيادة فعالية وكفاءة المساهمات التي تقدمها ألمانيا هما وجهان لعملة واحدة: فالسياسة الإنمائية لألمانيا سوف تؤدي إلى مضاعفة استثماراتها في التعليم في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٣، وتزيد هذا الاستثمار على الصعيد العالمي وتزيد عدد البلدان الشريكة مع مراعاة أن تكون الأولوية للتعليم. ويمضي هذا مع تحسين كبير في النوعية ومن ثم في فعالية البرامج الألمانية في قطاع التعليم، عن طريق القيام بعمليات تقييم مستقلة وأكثر كثافة. ومن أجل القيام بتقييم أفضل لمدى تحقيق الأهداف، تقوم ألمانيا بوضع مؤشرات تعليمية تجعل نجاح الأنشطة الإنمائية أمرا قابلا للقياس وفقا لمعايير معقولة. وتود ألمانيا أن تجعل أعمالها قابلة للمقارنة وأن تسهم في تحقيق الشفافية اللازمة.

٥٠ - وزيادة الكفاءة هي شاغل أساسي لألمانيا في تعاونها الإنمائي الثنائي وفي المساهمات التعليمية المتعددة الأطراف. ومن أجل زيادة فعالية المبادرات المتعددة الأطراف ستواصل ألمانيا تقديم الدعم لإصلاح المبادرة التعليمية الدولية المعروفة باسم التعليم من أجل الجميع ومبادرة المسار السريع المرتبطة بها. وبهدف زيادة الفعالية والكفاءة في التعاون الإنمائي في مجال التعليم، ما زالت ألمانيا ملتزمة بمبادئ تقسيم العمل الدولي كما وردت في مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك فيما يتعلق بتقسيم العمل في السياسة الإنمائية ومبادئ الممارسة الجيدة بشأن تقسيم العمل وتكامله على أساس القيادة القطرية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ستقوم ألمانيا لهذا بتنسيق مساهماتها مع جماعة المانحين الدوليين كما أنها

ملتزمة بالتحليلات والتقييمات المشتركة في قطاع التعليم بالبلدان الشريكة. وكان من الخطوات الأخرى التي اتخذت لزيادة فعالية التعاون الإنمائي لألمانيا بوجه عام دمج مؤسساتنا التنفيذية الحكومية للتعاون الإنمائي وهي الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الدولية للتدريب والتنمية بجمهورية ألمانيا، ودائرة التنمية الألمانية لتشكيل مؤسسة تنفيذية جديدة باسم مؤسسة التعاون التقني الألماني.

١٠ - جعل التعليم أكثر صلة بالحياة وأكثر ظهورا للعيان

٥١ - لإبراز الصلة الوثيقة بين انعدام التعليم والفقر، ومن ثم توضيح الصلة بين التعليم والأهداف الإنمائية للألفية، تود ألمانيا أن تضع التعليم بشكل أكثر ثباتا وأكثر ظهورا للعيان على جدول أعمال السياسة الإنمائية. وتود ألمانيا زيادة شفافية السياسة الإنمائية لحفز المواطنين على دعم أهدافها، وزيادة الوعي بالمسائل المتصلة بالتعليم وبالسياسة الإنمائية بين الشباب على وجه الخصوص باعتبارهم مقرري السياسات مستقبلا في مجتمعاتهم، وتشجيع مشاركتهم في المجتمع المدني. وستعمل ألمانيا على تحقيق هذا الهدف في إطار أعمالها المتعلقة بزيادة الوعي والتعليم بالنسبة للسياسة الإنمائية التي تدعم العمل التعليمي للجهات الفاعلة ذات الصلة مثل المنظمات غير الحكومية في ألمانيا.

سادسا - الطريق إلى المستقبل

٥٢ - إن ما بقي من تحديات بالنسبة للمستقبل لا سبيل إلى التصدي له بنجاح إلا بالجهود المشتركة من جانب جميع أصحاب المصلحة. والأرجح أن يتحقق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية) في ما يقرب من نصف البلدان النامية وفي معظم الاقتصادات الناشئة بحلول عام ٢٠١٥. والمساواة بين الجنسين تمضي على الطريق الصحيح ولكنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وسوف تبذل ألمانيا جهدا خاصا لدعم البلدان التي يحتمل ألا يتحقق فيها الهدفان ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المقرر. ويحتاج المحاج في زيادة تيسير الحصول على التعليم الابتدائي إلى حلول للتعليم في المراحل الأخرى كما أنه يتيح المزيد من التركيز على نوعية التعليم. ولهذا فسوف تستجيب ألمانيا للطلب المتزايد في هذه المجالات وتقدم الدعم لتحقيق الجودة في جميع مراحل التعليم.

٥٣ - وما يقع من الكوارث البيئية غير المتوقعة مثلما يحدث الآن في فوكوشيما يقوي تصميمنا على الاستمرار في الاستثمار في فروع الطاقة المتجددة التي تنظر إلى المستقبل. ولألمانيا خبرة طويلة في مجال الطاقة المتجددة. ولهذا فإن من المناسب أن تمضي ألمانيا في النهوض بتدريب الخبراء والمديرين المحليين في هذه المجالات.

٥٤ - إن المشاكل البعيدة المدى مثل تغير المناخ تحتاج إلى توفير تعليم ينظر إلى المستقبل ويتوجه إلى الصفوة في البلدان الشريكة ممن يتوجهون إلى المستقبل وممن سيكونون قادرين على الاستجابة المستقلة في بلدانهم لآثار المشاكل العالمية.

٥٥ - لقد كانت هناك مؤخرا أمثلة هامة لما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام من دور في التغلب على النظم الاستبدادية. فالتعليم الموجه نحو القيم يشجع على قيام الحكم السديد وقيم الحرية والديمقراطية والموقف النقدي نحو الحكومات. ووسائل الإعلام تساعد على نشر هذه القيم وعلى نشر المعلومات. ولهذا تود ألمانيا أن تزيد استثماراتها في تدريب العاملين بوسائل الإعلام.

٥٦ - ومن المتوقع أيضا أن يظل لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثرها السلبي على الميزانيات الوطنية لكثير من البلدان، ومن ثم على ميزانيات التعليم بها. وهذه مسألة تتعلق بإعادة التوزيع وبالإرادة السياسية من جانب الجهات المانحة والبلدان الشريكة على السواء.

٥٧ - وفي الوقت نفسه فإن ألمانيا ترى مدى إلحاح تحديد خيارات التمويل البديلة. ويجب أن يصبح القطاع الخاص أكثر مشاركة في تدريب الخبراء محليا في البلدان الشريكة. وهذا وضع يستفيد منه الجميع: فالشركات يتوافر لها الخبراء المدربون تدريبا ممتازا، وأموالها تكمل الأموال المقدمة من الحكومة. وسوف يكون هناك أيضا عدد متزايد من المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم. وتعبئة موارد التمويل الجديدة من أجل التعليم هو مهمة فرقة العمل المعنية بالتمويل المبتكر للتعليم التي تشارك فيها ألمانيا مشاركة نشطة. وتجري حاليا مناقشة عدة أنواع من مصادر التمويل الجديدة، مثل فرض ضريبة رياضة على نقل اللاعبين، وخاصة بالنسبة لكرة القدم، أو ضريبة على اتحادات المعلمين في بلدان الشمال، أو إنشاء صندوق دولي على أساس التبرع الفردي ومساهمة الشركات (صندوق التراث). وسوف تواصل ألمانيا أيضا التعاون الإنمائي الثلاثي مع الاقتصادات الناشئة.

٥٨ - لقد أوضحنا فيما سبق أهمية التعليم في تحقيق كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل تجميع النتائج واستغلال العلاقات المتبادلة بين السبب والنتيجة فيما بين

القطاعات (وخاصة الصحة والتنمية الريفية)، سيتم التوسع مستقبلا في المشاريع المشتركة بين القطاعات بما فيها التعليم.

٥٩ - إن ألمانيا تتحدى نفسها بالأهداف الطموح في مجال السياسة الإنمائية وهي أهداف لا تقل عن المساعدة في جعل العالم أكثر عدلا من خلال التعليم وتوفيره لكل فرد باعتباره فرصة لتحقيق إمكانياته الإنمائية وبالنسبة للمجتمع ككل باعتباره فرصة لمزيد من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولن نستطيع أن نفعل هذا إلا إذا فعلناه معا. لقد حان وقت العمل.